

موسكو المتفائلة تحذر من عواقب توجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية

إيران تقترح استضافة القاهرة لجولة مفاوضاتها القادمة مع « 5 + 1 »... وكوريا الشمالية تهاجم مجلس الأمن

عواس - وكالات: نقلت وكالة الطلبة الإيرانية لانباء اسن عن وزير الخارجية الإيراني قوله إن طهران الفترحت أن تجري الجولة المقبلة من المحادثات النووية مع القوى العالمية في العاصمة المصرية القاهرة، في الوقت الذي رفضت فيه كوريا الشمالية الجولة الجديدة من العقوبات الدولية عليها حيال طموحاتها النووية.

لقبما يتعلق بإيران نقلت الوكالة عن علي أكبر صالحلي قوله «عندما كنت في مصر... كان هناك اقتراح بعقد الاجتماع المقبل في القاهرة... رجب بهذا أصدقائنا الأعداء في مصر واستشاروا مصر مع مجموعة الخمس زائد واحد لاستضافة هذا الاجتماع.»

وجرت آخر جولة مفاوضات بين إيران والوئى الست بشأن برنامج طهران النووي المثير للجدل في يونيو 2012 في موسكو.

وكانت وسائل الإعلام الإيرانية قد أشارت في الأسبوع الماضي إلى جنيف واسطنبول «وبعض المدن الأخرى» كمكان محتمل لأجراء المحادثات. وتقول إيران «ومجموعة الدول الخمس زائد واحد وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والمانيا أنها تريد استئناف المحادثات، غير أن أولويات الجانبين تختلف حيث تريد القوى الست تقليد نشاط إيران الذي من المحتمل أن يؤدي إلى صنع أسلحة نووية بينما تريد إيران إلغاء العقوبات وتطالب بالأعتراف رسميا «بخطأها» في تخصيص الميورانيوم، وشملت ثلاث جولات من المفاوضات في عام 2012 في تحقيق التفراجة عن النزاع المستمر منذ عقد والذي يحتل أن يلحق حربا جديدة في الشرق الأوسط، وتنتي إيران سعيها لصنع أسلحة وتقول



جانب من اجتماع سابق لإيران و« 5 + 1 ».

ديسمبر الماضي بإطلاق صاروخ طويل المدى يحمل قمرًا صناعيًا في تلميح إلى استمرارها بمشروع تطوير قدراتها الدفاعية النووية للقيام ببحرية نووية ثالثة.

وقالت وزارة خارجية كوريا الشمالية لوكالة الأنباء الكورية المركزية في بيان بعد ساعات من تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارًا يدين إطلاق صاروخ بيونغ يانغ موضحة أنها «سعرز قدراتها العسكرية بما في ذلك الردع النووي.

وأضاف «إننا على يقين من أن المحادثات ستجري، يجري الآن الاتفاق على المسائل الفنية بما في ذلك مكان عقد الاجتماع.»

أرصدت كوريا الشمالية وفرض حظر سفر على عدد من المسؤولين مؤكدا «استحالة عقد المزيد من المناقشات حول نزوح الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالاستقلال

المدى. وأوضح يوشيدا في بيان أن «إطلاق كوريا الشمالية الصاروخ على الرغم من الدعوات القوية من الدول المجاورة لكوريا الشمالية إلى عدم إطلاق الصاروخ الذي بعد انتهاكها أمثيا يزعمز الأمن والسلام في المجتمع الدولي.» معتبرا أيضا أنه «انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي.»

وبين أن «اليابان تدعو كوريا الشمالية إلى الانضمام برسائل المجتمع الدولي، والالتزام بإماتة ويشكل كامل بقرارات مجلس الأمن الحالية والمتعلقة بها وعدم القيام بأي انتهاك أو أعمال استفزازية أخرى بما في ذلك إجراء مزيد من التجارب النووية.»

وأصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع الليلة قبل الماضية قرارا يشدد ويوسع العقوبات على كوريا الشمالية لإطلاقها الصاروخ.

وكانت الولايات المتحدة قدمت مشروع القرار الذي يفرض مزيدا من العقوبات على كوريا الشمالية ويجسد أصول مزيد من المواطنين الكوريين الشماليين ويفرض منع سفر على أربعة مسؤولين إضافيين.

وقالت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس للصحافيين عقب التصويت أن القرار «يوضح أنه سيكون هناك ثمن باهظ ستدفعه كوريا الشمالية إذا ما اختارت مرة أخرى مواجهة هذا المجلس والمجتمع الدولي.» ومن جانب منفصل ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية «يونهاپ» أسس أن كوريا الجنوبية تكثفت جهودها لمراقبة الاتفاق في موقع تجارب كوريا الشمالية النووية بعد أن أختت كوريا الشمالية إلى قيامها بإجراء تجربة نووية في خند بالعقوبات الدولية الجديدة المفروضة عليها بسبب إطلاقها للصاروخ.

يطلب إطلاقها للصاروخ.

الهند ترفض تدخل وسيط في نزاعها مع باكستان

نيودلهي - «كونا»: رفضت الهند بشدة أي اقتراحات بشأن تدخل طرف ثالث في قضية ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها وقضية الانشقاق الأخير مع باكستان عبر الحدود الدولية بينهما.

وقال وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد لوسائل الاعلام في العاصمة الهندية أن هذه القضايا متعلقة بالهند وباكستان وهي قضايا ثنائية ويجب حلها بين البلدين فقط دون وسط.

وأضاف «إننا نعيد تأكيد موقفنا من هذه القضايا الثنائية التي يجب حلها ثنائيا ويشهد لتأ التاريخ باستاعتنا العمل بشكل ثنائي دون تدخل طرف ثالث ونود الإبقاء على ذلك بالإضافة إلى حاجتنا احتواء الحال الثنائي.» وأوضح الوزير خورشيد «إننا سعنا تصريحات بتدخل أطراف ثالثة في هذه القضية وهذا غير مقبول بأكمله.» ورغم محاولة سلام اباد الاستفادة من قدر الإمكان من رئاستها لدورة مجلس الأمن الدولي هذا الشهر إلا أن الهند وضعت جميع العقبات للتأكد من عدم حصول باكستان على أي دعم في جعل قضية كشمير قضية دولية.

تركيا: 6 قتلى بمعارك بين الجيش ومرتدين

اسطنبول - «كونا»: لقي ستة أشخاص من عناصر حزب العمال الكردستاني مصرعهم أمس خلال المعارك العنيفة التي نشبت مع الجيش التركي في محافظة «مرسين» جنوب شرق تركيا.

وقالت رئاسة الأركان التركية في بيان لها إن الاشتباكات جرت بعد العملية الأمنية الواسعة التي شنتها القوات التركية ضد مجموعة من عناصر حزب العمال الكردستاني في إحدى المغارات بمحافظة «مرسين» جنوب تركيا ما أسفر عن مقتل ستة من عناصر الحزب بينهم امرأتان. وتأتي هذه الاشتباكات بعد أسبوع من قيام عناصر حزب العمال الكردستاني بقتل ضابط شرطة ترعي في المنطقة. وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أكد في وقت سابق أن القوات التركية ستستمر في حملاتها الأمنية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني.

يذكر أن هذه المعارك تأتي في غمرة بدء السلطات التركية حوارا مع زعيم حزب العمال الكردستاني الاسجون عبد الله أوجلان من أجل إلقاء عناصر حزب العمال الكردستاني السلاح في مقابل إجراء الحكومة التركية إصلاحات لدعم حقوق الأكراد.

الا في الجلسة المقبلة» في إشارة إلى أن ذلك يعد إجراء لائحيًا يجب العمل به.

ونصت المادة الاولى من المرسوم بقانون على أن «يعمل بإحكام قانون الكويت وتسري أحكامه على الشركات التي تؤسس في دولة الكويت أو يقع مركزها الرئيسي فيها كما تسري فواعد العرف التجاري فيما لم يرد في شأنه نص في هذا القانون أو في غيره من القوانين التجارية.»

ونصت المادة الثانية على أن «على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون أن توافق أوضاعها طبقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ سريانه وفقا ما تحدده اللائحة التنفيذية.»

وألزعت المادة الثالثة وزير التجارة والصناعة بأن «يصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه ويستمر العمل بالوائح والقرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون حتى تعدل أو تلغى.

وأثناء مناقشة المرسوم قال وزير التجارة أنس الصالح إن الخبراء أكدوا دستورية مرسوم الشركات وحالة العرض كانت سليمة.

« الداخلية »: متظاهرو

الأمن في المنطقة السكنية واثارة الفزع ما بين المواطنين حيث تم اشعال حاويات القمامة داخل المناطق السكنية.

وذكرت أنه على الرغم من الخوفات المتواصلة من قبل رجال الأمن لحد هؤلاء للتجهرين على التخلي عن هذه الممارسات غير المسؤولة وغير القانونية إلا أنهم وصلوا التجهير وتعمدوا قطع الطرق الرئيسية والتعدي على رجال الأمن من خلال إلقاء الحجارة والألعاب النارية ما أدى إلى إصابة أحد رجال الأمن في الرأس نقل على أثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وأثناء مناقشة المرسوم قال وزير التجارة أنس الصالح إن الخبراء أكدوا دستورية مرسوم الشركات وحالة العرض كانت سليمة.

« فنية البلدي »

العضو المهندسة جنان بوشهري بشأن توفير كاشف دخان ومطفاة حريق في السكن الخاص وعلى الاقتراح المقدم من الأعضاء شايع الشايع ومحمد الفرج وشايق اللصف ومهيل الخالد وجنان بوشهري على وضع اليد من قبل بلدية الكويت لحصر المباني المهجورة في المحافظات الست.

وأشارت إلى أن أجهرة الأمن اتبعت تكتيكا أمثيا يحول دون الاحتكاك المباشر بالتجهرين حفاظا على سلامتهم وعدم تعرضهم للآذى وتمكن رجال الأمن من احتواء الموقف والسيطرة على المسيرة وإعادة الأمن إلى المنطقة.

.. ولجنة الفروانية

ووافقت اللجنة على تسمية عدد من الشوارع في منطقة الرابية وبين منطقتي العارضية والفردوس في حين أجلت الموافقة على مشروع إقامة أبراج اتصالات في منطقة الفروانية.

الأردن: إقبال

أن النظام الانتخابي وضع بطريقة في صالح مناطق الريف العشائرية على حساب المناطق العمرانية الفقيرة.

وقال شهود أن طوابير بدأت تتشكل في بعض الدوائر الانتخابية في شتى أنحاء المملكة قبل أن تنفتح المركز لوابيها في الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي لاختيار أعضاء مجلس النواب الأردني الـ 177 المكون من 150 عضوا.

ودعا المسؤولون الناخبين ويصل عددهم إلى 2.4 مليون ناخب إلى الإقبال على التصويت قائلين أن الأردنيين سيحتاجون دعوة الإسلاميين إلى مقاطعة الانتخابات.

وقد انعكس النتائج مزيدا من القوة للشخصيات العشائرية وهي الحريصة على الاحتفاظ برعاية الدولة لأن ذلك يخدم مصالحها لكن هذا التوجه مرفوض من قطاع كبير في المناطق العمرانية الفقيرة بشعر بانه مهين سياسي وقطاعيا.

من جانبه أكد رئيس الوزراء الأردني عبدالله النور أن بلاده تضمن لزاما الانتخابات ولن يكون للحكومة والدولة لجمع اجتهزتها تدخل مباشر أو غير مباشر بها بدلالة اتفاق الهيئة الانتخابية للانتخابات على التفضات والجهات المحلية والدولية لمراقبة الانتخابات.

تحت

الى شركة مساهمة.

وجبات نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مرسوم القانون بموافقة 29 عضوا من اصل الحضور وعددهم 44 عضوا فيما رفضه 9 أعضاء وامتنع ستة أعضاء عن التصويت.

ونصت المادة الاولى من المرسوم على «يستبدل بنصوص المواد «1» و«2» و«3» والمبد «2» من المادة السادسة والمادة العاشرة من القانون رقم «6» لسنة 2008 النصوص التالية. المادة «1» «تعنبر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم «شركة الخطوط الجوية الكويتية» تتولى تنفيذ جميع اعراض المؤسسة وتؤول اليها جميع الاموال المادية والعنوية والخصوم ويستثنى من ذلك حقوق المؤسسة الصادر بها احكام قضائية ضد الخطوط الجوية العراقية وجمهورية العراق واية حقوق أخرى مرتبطة بها وتباشر الشركة تنفيذ هذه الاحكام وتؤول حصيلة تنفيذها الى الخزينة العامة للدولة.

وعدت المادة «2» لتصبح «لا يجوز السحب أو التنازل بأي وسيلة عى أي امتياز أو حق كان مقررا للمؤسسة وتحتفظ الشركة بهذه الحقوق والامتيازات ويكون لها وحدها حق التصرف فيها وعلى الاخص الحقوق والامتيازات التالية. حقوق النقل وفق القرارات والمواصفات المتبعة لها والصادرة من الادارة العامة للطيران المدني وأي مزايا تقرها الدولة لشركات الطيران الأخرى والإعفاء من الضريبة الجمركية والرسوم الخاصة بقطع غيار الطائرات الخاصة والطائرات المدنية داخل مطارات الكويت إضافة الى العقود المبرمة بين المؤسسة وبعض الجهات الحكومية والترخيص الممنوحة لها وذلك بذات الشروط والأحكام الواردة بها ويخضع تجديد العقود لارادة الطرفين المتعاقدين.»

اما المادة «3» فنصت على أن «تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة اعمالا لحكم المادة «13» من القانون رقم «21» لسنة 1965.

وجاء تعديل البند «2» من المادة السادسة من القانون رقم «6» لسنة 2008 بحيث تنص على «المعاملون الكويتيون في المؤسسة الذين لا يرغبون في البقاء بالشركة أو في الانتقال الى القطاع الحكومي ويستحقون معاشا تقاعديا يتم منحهم مكافأة نهاية خدمة تعادل المراتب الشامل عن ثلاث سنوات على اساس آخر مرتب كانوا يقاضونه في المؤسسة وتتولى وزارة مالية تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ احكام المواد الخامسة والسادسة من هذا القانون.»

وعدت المادة العاشرة بحيث «يستمر العمل بالقانون رقم «21» لسنة 1965 وجميع القرارات والأنظمة الداخلية لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وقانون الشراكة التجارية التي حين تعديلها أو إلغائها.»

ونصت المادة الثانية من المرسوم بقانون على أن «يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة أشخاص يعينون بقرار من وزير المواصلات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمد مماثلة ويعين وزير المواصلات من بين أعضاء مجلس الادارة رئيسا ونائبي صلاحيات مجلس الادارة اعتبارا من تاريخ بيع حصة الشريك الاستراتيجي.»

وقضت المادة الثالثة بأن «يأبى بيع مجلس ادارة الشركة ترخيص اوضاعها وفقا لاحكام قانون الشركات التجارية ويشكل اخص اعداد عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة وإعادة الهيكلة المالية والبشرية للشركة وأعداد الشروط والضوابط الخاصة بالازاء العلني لبيع حصة الشريك الاستراتيجي وطريقة اختيار واخيل المتقدمين وفق اعتبارات فنية تراعي مبادئ العدالة والشفافية والعينية وأحدثت وتمتصت المادة الرابعة على أن «يباشر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة وفقا لاحكام قانون الشركات التجارية وذلك إلى أن يتم بيع حصة الشريك الاستراتيجي.»

وأكد وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الانسان سالم الألبية ضرورة تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة للشعوب بخدماتها والوصول بها إلى تحقيق الربحية بما يساهم في خلق بيئة محفزة لدخول الشريك الاستراتيجي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

جاء ذلك في كلمة للوزير الألبية أمام مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية اسد خلال مناقشة المرسوم بقانون رقم «22» لسنة 2012 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم «6» لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

وأضاف الألبية أن إصدار المرسوم بقانون جاء «نظرا لما آلت اليه الاوضاع في المؤسسة نتيجة تقادم أسطولها وكثرة الاعطال الفنية التي أصابت بعض طائراتها الامر الذي يعوق تشغيلها بالشكل الأمثل ويؤدي إلى تأخير الرحلات وإلغاء بعض منها مما يجعل العمل خطوط دولة الكويت في وضع مرجح أمام جمهور المسافرين والجهات الأخرى المتضررة من هذا الوضع.»

وأوضح أن «عملية تخصيص المؤسسة وجدت صعوبات مختلفة تزامنا مع أزمة مالية عالمية وأوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة

المجلس يحلق

لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية